برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBSTTA/REC/27/3

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
24 October 2025
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع السابع والعشرون

بنما سيتي، 20–24 أكتوبر/تشرين الأول 2025

البند 5 من جدول الأعمال

التنوع البيولوجي وتغير المناخ

توصية اعتمدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2025

3/27- التنوع البيولوجي وتغير المناخ

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،

إذ تشير إلى المقررات 15/7 المؤرخ 20 فبراير/شباط 2004، و5/9 و16/9 المؤرخين 30 مايو/أيار 2008، و33/10 المؤرخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، و19/11 و21/11 المؤرخين 5 ديسمبر/كانون الأول 2012، و4/13 المؤرخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2016، و5/14 المؤرخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، و30/15 المؤرخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2022، و22/16 المؤرخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،[1] فضلا عن الدور الحاسم للتنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية ووظائفها في تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث،

1- *تلاحظ* العمل المُضطلع به لإعداد مشروع ملحق للمبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعال للنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث،[2] على النحو الوارد في مرفق مشروع المقرر أدناه والنسخة الموسَّعة الواردة في الوثيقة CBD/SBSTTA/27/INF/11، وتشدد على ضرورة إدراج ضمانات اجتماعية وبيئية معزَّزة، بما في ذلك للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب؛

2- *تطلب* إلى الأمينة التنفيذية دعوة الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء ومنظمات الشباب والمجتمع المدني والمراقبين الآخرين إلى المشاركة في استعراض النظراء لملحق موسع مُحدَّث للمبادئ التوجيهية الطوعية، بما في ذلك الدليل التمهيدي المنقَّح لصانعي السياسات الوارد في مشروع المقرر أدناه، وإتاحة الدليل التمهيدي المنقَّح لصانعي السياسات، بعد استعراض النظراء، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع عشر؛

---

[1] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1760، الرقم 30619.

[2] المقرر 5/14، المرفق؛ وانظر أيضا *سلسلة المنشورات التقنية رقم 93 لاتفاقية التنوع البيولوجي* للاطلاع على معلومات تكميلية.

3- *تحيط علما* بتوليف المساهمات وبيان فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو والتقرير المتعلق بتبادل المعلومات التقنية بشأن تعزيز اتساق السياسات والتعاون في إطار اتفاقيات ريو والوارد في الوثيقة CBD/SBSTTA/27/INF/8، مع ملاحظة أن الآراء الموجَزة في هذه الأقسام لا يُقصد منها تمثيل أي توافق في الآراء، وأن بعض هذه الآراء قد لا يكون قابلا للتنفيذ في هذه المرحلة أو قد يتعارض مع التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية المتعارف عليها؛

4- *تطلب* إلى الأمينة التنفيذية دعوة الأمينين التنفيذيين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا،[4] إلى التعاون في تعزيز دور وعمل فريق الاتصال المشترك، بما في ذلك من خلال زيادة شفافيته ومشاركته وتقديم تقاريره إلى الأطراف؛

5- *تلاحظ* أن الاتساق بين نُهج أطر الرصد والإبلاغ لتنفيذ الاتفاقية وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[5] والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، عند الاقتضاء، من شأنه أن يقلل من أعباء الإبلاغ ويحسن أوجه التآزر؛

6- *تطلب* إلى الأمينة التنفيذية للاتفاقية تقاسم المقررات ذات الصلة لمؤتمر الأطراف وتوصيات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ودعوة الأمينين التنفيذيين لاتفاقيتي ريو الأخريين، والرئاسات الحالية والمقبلة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات ريو الثلاث، إلى التعاون بشأن تنظيم تبادل المعلومات التقنية لمواصلة مناقشة الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون واتساق السياسات وأوجه التآزر بين اتفاقيات ريو، وفي وقت لاحق إلى وضع خارطة طريق متعددة المستويات تتضمن إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك دراسة لرسم الخرائط للمساعدة في تحديد إجراءات ملموسة، بشأن الخيارات الرئيسية لتعزيز اتساق السياسات الواردة في الوثيقة CBD/SBSTTA/27/4، بالإضافة إلى الفجوات والتداخلات المحتملة في السياسات الوطنية والدولية القائمة وهيئات التنسيق القائمة التي تتناول تنفيذ اتفاقيات ريو، وتقديم تقرير عن نتائجها إلى الأطراف في الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف؛

7- *توصي* بأن يعتمد مؤتمر الأطراف، في اجتماعه السابع عشر، مقررا على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يعيد تأكيد الفقرة 8 من المقرر 33/10 المؤرخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، والفقرتين 3 و6 من المقرر 22/16 المؤرخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024،

[وإذ يقرّ بأن فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي والمحيطات، وتحمض المحيطات، والأنواع الغريبة الغازية، والتلوث، و[ارتفاع[6]] منسوب مياه البحر [وانخفاضه] [وتغيره]، هي أزمات وتحديات متلازمة ومترابطة، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة بطريقة متوازنة بموجب الأطر والاتفاقات والولايات ذات الصلة، مع الاحترام الكامل لمبادئها وعملياتها وصلاحياتها المميزة المتعلقة بصنع القرارات،]

[3] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1771، الرقم 30822.

[4] المرجع نفسه، المجلد 1954، العدد 33480.

[5] المقرر 4/15، المرفق.

[6] ارتفاع منسوب مياه البحر والتغيرات الأخرى فيه.

[وإذ يقرّ أيضا بأن فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتدهور المحيطات، والتصحر، وتدهور الأراضي، والأنواع الغريبة الغازية، والتلوث، من بين أمور أخرى، هي أمور مترابطة وتحتاج إلى معالجة عاجلة وبطريقة متسقة ومتوازنة، تمشيا مع إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي،[7]]

[وإذ يشير إلى مقرره 22/16، الذي يُقر فيه بالدور الحاسم للمحيطات وقدرتها في تنظيم المناخ، وبضرورة معالجة العلاقة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي بطريقة متكاملة من أجل تحقيق غايات وأهداف الإطار،]

وإذ يُقر بأن العمل المتسق يجب أن يضمن اتباع نُهج مراعية للمنظور الجنساني وقائمة على حقوق الإنسان، والإنصاف بين الأجيال، تمشيا مع مقرراته ذات الصلة، وأن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة معترف به في القسم جيم من الإطار،[8]

1- *[يحيط علما] [يرحب] بتقرير التقييم المواضيعي بشأن الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة* ("تقييم الروابط") [وتقرير التقييم المواضيعي بشأن الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي ومحددات التغيير التحويلي وخيارات تحقيق *رؤية* عام 2050 للتنوع البيولوجي ("تقييم التغيير التحويلي")] الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية و[أهميته] [أهميتها] بالنسبة للعمل المضطلع به بموجب الاتفاقية ولتنفيذ الإطار؛

2- *يشجع* الأطراف، والحكومات الأخرى [في جميع المستويات]، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، والمنظمات ذات الصلة، وأصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ خطوات لتعزيز وتنفيذ نُهج متكاملة وتآزرية للتنوع البيولوجي وعناصر الترابط الأخرى، بما في ذلك تغير المناخ، حسب الاقتضاء، وفقا للأولويات والظروف الوطنية؛

[3- *يحيط علما* بالفتوى رقم 31 الصادرة في 21 مايو/أيار 2024 عن المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن تغير المناخ والقانون الدولي والفتوى الصادرة في 23 يوليو/تموز 2025 عن محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ؛]

[4- *يؤكد على* أن تحقيق مهمة وغايات وأهداف إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي غير ممكن إلا من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة بشأن تغير المناخ بطريقة تدعم غايات اتفاق باريس[9] بشكل متبادل، وتسترشد بنهج ترابط، حيث إن هذا الأمر بات محوريا لتجنب المزيد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي؛]

[5- *[يعتمد] [يحيط علما]* بالدليل التمهيدي لصانعي السياسات من الملحق الخاص بالمبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعال للنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث[10] الوارد في مرفق هذا المقرر؛]

6- *[يشجع] [يحث]* الأطراف والحكومات الأخرى على جميع المستويات، عند اتخاذها الإجراءات اللازمة لتحقيق الهدفين 8 و11 من الإطار، وكذلك الهدف 2 والأهداف المعنية الأخرى، مع المشاركة

[7] المقرر 4/15، المرفق.

[8] انظر أيضا قرار الجمعية العامة 300/76.

[9] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 3156، الرقم 54113.

[10] المقرر 5/14، المرفق؛ وانظر أيضا *سلسلة المنشورات التقنية رقم 93 لاتفاقية التنوع البيولوجي* للاطلاع على معلومات تكميلية.

الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص في أوضاع هشة والأشخاص الأكثر اعتمادا على التنوع البيولوجي، على القيام بما يلي:

[(أ) تحديد وتفعيل أوجه التآزر المحتملة بين التنوع البيولوجي والمناخ من خلال استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال إعطاء الأولوية لحفظ واستعادة السلامة الإيكولوجية ووظائف النظم الإيكولوجية، [بما في ذلك تلك التي تتم بواسطة الحيوانات البرية أو تتأثر بها]، وتعزيز أوجه التآزر مع عمليات التخطيط الوطنية الأخرى، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، وأهداف التحييد الطوعي لأثر تدهور الأراضي، وتعزيز الآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية للعمل المناخي على التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واحترام موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة[11] في جميع المراحل، وفقا للتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية، وضمان دعم وضع وتنفيذ تلك الخطط المتكاملة بوسائل تنفيذ كافية ويمكن التنبؤ بها ويسهل الوصول إليها؛]

[(ب) إعطاء الأولوية لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والساحلية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، المُدارة وغير المُدارة، وحفظها واستعادتها وإدارتها على نحو مستدام وتعزيزها، فيما يتعلق بمجموعات الحيوانات البرية والنظم الإيكولوجية ذات السلامة الإيكولوجية العالية التي تساهم في تخزين الكربون واحتجازه والتكيف معه، وتعزيز أحواض الكربون وخزاناته [والحد من خطر تجاوز نقاط التحول]؛]

[(ج) تعزيز ودعم استخدام خيارات الاستجابات البالغة 71 خيارا والتي جرى تقييمها في *تقرير التقييم المواضيعي بشأن الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة* الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛]

7- *يشجع أيضا* الأطراف والحكومات الأخرى على جميع المستويات والمنظمات ذات الصلة، وفقا للأولويات والظروف والقدرات الوطنية، على الاستفادة من المبادئ التوجيهية الطوعية وملحقها، بما في ذلك من خلال الضمانات الاجتماعية والبيئية الفعالة لتجنب المخاطر الاجتماعية والبيئية أو تقليلها، عند تصميم وتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، مع الاعتراف بالمنافع المشتركة التي تعود على التنوع البيولوجي وسبل العيش؛

8- *يشجع كذلك* الأطراف، ويدعو الحكومات الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين والمؤسسات المالية وبنوك التنمية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، عند اتخاذ إجراءات نحو تحقيق الهدفين 8 و11 من الإطار، وكذلك الأهداف الأخرى ذات الصلة، بما يتماشى مع الظروف والأولويات والقدرات الوطنية، على التصرف وفقا للمادة 20 من الاتفاقية وبما يتسق مع الهدف 19 لزيادة الاستثمارات بشكل جماعي من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام من خلال تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث والاستفادة من إمكانات الحلول القائمة على الطبيعة[12] و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية وفوائدها المتعددة مع الضمانات البيئية والاجتماعية؛

[11] تشير الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة إلى المصطلح الثلاثي "الموافقة المسبقة والمستنيرة" أو "الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة" أو "الموافقة والمشاركة".

[12] وفقا للقرار 5/5 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

9- *يدعو* ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي وشركائه المؤسسيين إلى مواصلة إدماج الروابط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ في برنامج عمله، بما في ذلك من خلال إعداد الأدوات والإرشادات اللازمة لدعم تنفيذ الإطار؛

[10- يلاحظ أهمية العمل الذي تم إجراؤه في إطار برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة - بيليم بشأن المؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المشار إليها في الفقرتين 9 و10 من المقرر 2/م أ ت-5 الصادر عن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس[13] بالنسبة لإطار الرصد لإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛[14]]

11- *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى النظر في استخدام المؤشرات المستخدمة في إطار [الإمارات العربية المتحدة للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ على الصعيد العالمي و]إطار رصد إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، باعتبارها أساسا لرصد مساهمة التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية في التكيف مع تغير المناخ؛

[12- *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية، رهنا بتوافر الموارد، أن تضع أدوات النشر للأطراف والحكومات الأخرى والمراقبين والمنظمات ذات الصلة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب بشأن استخدام المبادئ التوجيهية الطوعية وملحقها، والتي يمكن أن تشمل إعداد إصدار سلسلة تقنية تتضمن كل من المبادئ التوجيهية الطوعية [وملحقها]، وأمثلة على الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، ونماذج الإبلاغ القائمة على الأنشطة، ومقاييس لإثبات الفوائد المتعددة، أو أدوات أو مجموعات أدوات عملية أخرى، وتقاسمها، حسب الاقتضاء، من خلال آلية التعاون التقني والعلمي وشبكة مراكز دعم التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية، بهدف تعزيز القدرات وتحقيق الاستفادة الفعالة من الإرشادات العلمية والتقنية من قبل الأطراف؛]

13- *يدعو* الهيئات المعنية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأطراف فيها إلى النظر في استخدام المبادئ التوجيهية الطوعية [وملحقها] لكي تدرج الأطراف التنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية والضمانات الاجتماعية والبيئية في تدابير التخفيف والتكيف؛

14- *يشجع* مراكز دعم التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية على الاستفادة من المبادئ التوجيهية الطوعية [وملحقها] في دعم الأطراف في تنفيذ الهدفين 8 و11 من الإطار؛

[15- *يطلب أيضا* إلى الأمينة التنفيذية أن تواصل، رهنا بتوافر الموارد وتجنب تكرار الجهود، وبالتعاون مع فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو والبرنامج المشترك لبناء القدرات التابع لاتفاقيات ريو وأصحاب الحقوق، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب وأصحاب المصلحة المعنيون، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والمنظمات والشراكات والمبادرات

[13] المعتمد [في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في] [بموجب] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق).

[14] المقرر 5/15، المرفق الأول.

والائتلافات،[15] وأعضائها المعنيين، مواصلة السعي إلى تعزيز التآزر والاتساق في السياسات، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر؛]

16- *يطلب أيضا* إلى الأمينة التنفيذية أن تتعاون مع الأميني التنفيذيين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر بشأن تقييم وتعزيز ولاية فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو، وزيادة الشفافية والمشاركة بين الفريق والأطراف من خلال دعوة ممثلي مكاتب الهيئات العلمية والتقنية لاتفاقيات ريو للمشاركة في اجتماعات الفريق.

[المرفق

ملحق للمبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعالين للنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث: دليل تمهيدي لصانعي السياسات

أولا- مقدمة

1- تشكل الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية جزءا من الاستجابات الفعالة والمتسقة للأزمات المترابطة، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ ومخاطر الكوارث.[16] وقد اعتُرف بها كإجراءات يمكن اتخاذها للتصدي للتحديات المجتمعية والاقتصادية والبيئية بموجب جملة صكوك من بينها اتفاقية التنوع البيولوجي،[17] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا،[18] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،[19] وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،[20] وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وآلية الأمم المتحدة للمياه، وفريق الخبراء التابع للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن لهذه الحلول أو النُهج، عندما تصمم تصميما جيدا، أن تدعم القدرة على الصمود واستعادة السلامة البيئية مع تعزيز جهود الرفاه المجتمعي نحو التنمية المستدامة.

2- وقد اعتُمدت المبادئ التوجيهية الطوعية لتصميم وتنفيذ منهجيات قائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بفعالية في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف المنعقد في عام 2018.[21] ونُشرت

[15] تشمل المنظمات والشراكات والمبادرات والائتلافات شراكة تسريع استراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي وشراكة المساهمات المحددة وطنيا والشبكة العالمية لخطط التكيف الوطنية وشراكة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة من أجل تسريع التحول المناخي وشبكة أصدقاء التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث.

[16] يتضمن المقرر 33/10 المتعلق بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ إرشادات للأطراف بشأن تنفيذ النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

[17] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1760، الرقم 30619.

[18] المرجع نفسه، المجلد 1954، الرقم 33480.

[19] المرجع نفسه، المجلد 1771، الرقم 30822.

[20] المرجع نفسه، المجلد 1833، الرقم 31363.

[21] المقرر 5/14، المرفق.

نسخة أكثر تفصيلا في عام 2019 بوصفها *سلسلة المنشورات التقنية رقم 93 لاتفاقية التنوع البيولوجي*. وهي توفر إرشادات واضحة عن كيفية إدماج النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية في التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بشكل فعال. وقد ينطبق الكثير من الإرشادات أيضا، بما فيها المبادئ والضمانات، على تخفيف آثار تغير المناخ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى. ومنذ عام 2019، حدثت تطورات جوهرية في السياسات الدولية والفهم العلمي، ولا سيما اعتماد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[22] في عام 2022. ويهدف هذا الملحق إلى استكمال المبادئ التوجيهية الطوعية والمقررات ذات الصلة،[23] والاستجابة للتطورات الجديدة وإيلاء اهتمام خاص لتنفيذ الضمانات لتخفيف آثار تغير المناخ بما يتماشى مع الهدف 8 من الإطار، وهو ما لا تغطيه المبادئ التوجيهية الطوعية.

3- وعرّفت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها 5/5 المؤرخ 2 مارس/آذار 2022، الحلول القائمة على الطبيعة بأنها إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، الطبيعية منها أو المعدلة، وحفظها واستعادتها واستخدامها المستدام وإدارتها، وهي إجراءات تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل فعال وقابل للتكيف، وتعمل في الوقت نفسه على توفير رفاهية الإنسان وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي.

4- ويمكن فهم التخفيف القائم على النظم الإيكولوجية على أنه إجراءات تتخذ لحماية النظم الإيكولوجية، الطبيعية منها أو المعدلة، وحفظها أو إصلاحها أو استخدامها وإدارتها بشكل مستدام لخدمتها المتعلقة بتخزين الكربون واحتجازه، للمساعدة في تخفيف آثار تغير المناخ من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز إزالة الكربون من الغلاف الجوي، وتحقيق منافع للتنوع البيولوجي. ودُعيت الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى، في المقرر 33/10 المؤرخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، إلى اتباع إرشادات محددة للنظم الإيكولوجية المتنوعة.

ثانيا– الرسائل الرئيسية

5- توفر الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية العديد من المنافع الملموسة التي تدعم دعما مباشرا تحقيق الغايات والأهداف البيئية والمناخية والإنمائية العالمية، بما في ذلك الهدف 8 (بشأن التقليل إلى أدنى حد من آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي وتعزيز قدرته على الصمود) والهدف 11 (بشأن استعادة وصيانة وتعزيز مساهمات الطبيعة إلى لناس) من الإطار. ويعزز التنفيذ الفعال لهذه النُهج أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو، فضلا عن الأولويات البيئية والاجتماعية الأخرى، بما فيها أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.

6- ومن شأن دمج الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية في سياسات واستراتيجيات وميزانيات العمل المناخي، عند الاقتضاء، أن يعزز اتساق السياسات. ويمكن للاستراتيجيات الطموحة والقائمة على الحقوق والمستجيبة للمنظور الجنساني والطويلة الأجل في رؤيتها أن تساعد في ضمان استمرار المساهمة المركزية لصحة النظم الإيكولوجية وسلامتها في القدرة على الصمود، والاقتصادات منخفضة الكربون، والتحول العادل، مع زيادة الإنصاف.

7- ومن شأن الضمانات الاجتماعية والبيئية الملائمة للغرض المنشود، بما في ذلك الأطر اللازمة لتطبيقها ورصدها، أن تعزز المنافع المتعددة التي توفرها الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتنوع

[22] المقرر 4/15، المرفق

[23] المقررات 20/12، و5/14، و4/15، و22/16.

البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على الصمود ورفاهية الإنسان، مع تجنب المخاطر الاجتماعية والبيئية أو تقليلها إلى أدنى حد. وينبغي أن تتوافق ضمانات إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ مع المقررات الصادرة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.[24]

8- وتتسم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية بفعالية أكبر عندما تُحقق أهدافا متعددة، وعند وجود مشاركة الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، بما في ذلك المشاركة والدعم الواسع النطاق والمستدام من قِبل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعلماء وأصحاب المصلحة. وستُساعد جهود التخطيط والتصميم والتنفيذ والحوكمة والرصد هذه على ضمان تحقيق النجاح في تحقيق منافع لكل من التنوع البيولوجي والمناخ. ويكون هذا أكثر فعالية عندما يتم تحديد وقياس المنافع والخدمات المتعددة عبر فترات زمنية مختلفة ولجهات فاعلة أو قطاعات مختلفة بشكل صحيح. ومن المهم أيضا ضمان مراعاة منافع التنوع البيولوجي لسلامة النظم الإيكولوجية الطبيعية ووظائفها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستند هذه المنافع إلى عملية صنع قرار قائمة على الأدلة، بما في ذلك المعارف العلمية واحترام تنوع وجهات النظر العالمية ونظم المعارف. ويستند التصميم والحوكمة الشاملان القائمان على الحقوق إلى مبادئ أساسية، مثل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة،[25] والمساواة بين الجنسين، واحترام المعارف والثقافات والممارسات التقليدية. وستدعم أطر الرصد التكيفية الملكية والشفافية والأثر الطويل الأجل.

9- ويمكن استكمال المبادئ التوجيهية الطوعية للتصميم والتنفيذ الفعال للنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والملحق الحالي استكمالا مفيدا بمجموعات أدوات مصممة إقليميا وثقافيا، وقد تكون خاصة بنظام إيكولوجي محدد أو بقطاعات محددة. ويمكن لمجموعات الأدوات السهلة الاستخدام والقابلة للتنفيذ أن تقدم إرشادات بشأن مواضيع مختلفة، مثل الضمانات ومعايير التصميم وتقييم المنافع المشتركة والاستعداد المؤسسي.

ثالثا– المبادئ والضمانات

10- ترتكز المبادئ التوجيهية الطوعية على مجموعة تتألف من 10 مبادئ وتسع ضمانات. وتعمل المبادئ بمثابة معايير رفيعة المستوى لتوجيه التخطيط والتنفيذ. وقد صيغت باعتبارها إجراءات تعزز ما يلي: (أ) القدرة على الصمود والقدرة على التكيف؛ (ب) الشمولية والإنصاف؛ (ج) النجاح على مستويات متعددة؛ (د) الفعالية والكفاءة. وتهدف الضمانات إلى منع الضرر الذي يلحق بالناس والطبيعة، وتيسير الشفافية وتعزيز المنافع المتعددة. ويمكن أيضا تطبيق المبادئ والضمانات الحالية، المصممة أساسا للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية والحد من مخاطر الكوارث، تطبيقا واسع النطاق على الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي يمكن أن توفر منافع مشتركة لتخفيف آثار تغير المناخ.

11- ويُحدّث هذا الملحق الإرشادات المتعلقة بالضمانات الاجتماعية والبيئية الملائمة للغرض المنشود من خلال إدماج بعض المبادئ والضمانات الإضافية لضمان المنافع للتنوع البيولوجي من الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تركز على تخفيف آثار تغير المناخ، وخاصة لتحقيق منافع التنوع البيولوجي وتعزيز الضمانات المقدمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.

[24] الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 3156، الرقم 54113.

[25] تشير الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة" إلى المصطلحات الثلاثية الأجزاء، وهي "الموافقة المسبقة والمستنيرة"، "الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة" و"الموافقة والمشاركة".

12- وتشكل المبادئ والضمانات مجتمعة جزءا أساسيا من نُهج التصميم والتنفيذ الشاملة والتشاركية والموصوفة في هذا النص. وتنطبق مبادئ وضمانات التنوع البيولوجي الحالية[26] على جميع مراحل تصميم المشروع.

13- وتُوفر المبادئ والضمانات الموضحة في هذا القسم نهجا مُيسّرا ومرنا لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، مع الاعتراف بأن البلدان قد ترغب في تكييف هذه المعايير وفقا لمستويات تنميتها وأولوياتها وظروفها. ولا يجوز فهم أي شيء في هذه المبادئ التوجيهية على أنه يُعدّل حقوق والتزامات الأطراف بموجب الاتفاقية أو أي اتفاق دولي أخرى.

1- مبادئ وضمانات إضافية لضمان المنافع العائدة على التنوع البيولوجي من تخفيف آثار تغير المناخ

14- عندما يكون تخفيف آثار تغير المناخ هدفا من الأهداف الرئيسية، فمن الضروري وضع مبادئ وضمانات إضافية لضمان أن تحقق الإجراءات التي يتعين اتخاذها كلا من أهداف التكيف والطبيعة وتتجنب التناقضات. وعندما تتبع البلدان هذه المبادئ والضمانات الطوعية، يتعين عليها ضمان التوافق مع التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بتنفيذ المادة 6 من الاتفاق. ومع ملاحظة أن قواعد سوق الكربون الدولية منصوص عليها بموجب المادة 6 المذكورة أعلاه، فإن الإضافات تركز على منافع متعددة، مع التركيز على التنوع البيولوجي والسلامة الإيكولوجية. وتركز المبادئ والضمانات الإضافية لتخفيف آثار تغير المناخ ذات الصلة بكل من أهداف المناخ والطبيعة على المنافع المتعددة والمسائل المُلحّة والتسلسل الهرمي للتخفيف والإضافية والدوام والتسرب. ويتضمن الجدول أدناه أوصافا لكل من هذه المبادئ، بالإضافة إلى الضمانات المحتملة.

2- تعزيز الضمانات المقدمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب

15- استنادا إلى المبادئ والضمانات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الطوعية، وبما يتفق مع القسم جيم من الإطار، فإن المجالات التالية تستحق المزيد من الاهتمام:

(أ) *احترام نظم القيم المختلفة*. تجسد الطبيعة مفاهيم مختلفة لأناس مختلفين، بما في ذلك التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وأمنا الأرض ونظم الحياة. كما تجسد الإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر مفاهيم مختلفة، مثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجية وهبات الطبيعة. ويعترف الإطار ويأخذ في الاعتبار نظم القيم والمفاهيم المتنوعة التي تجسدها الطبيعة، بما في ذلك التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وأمنا الأرض ونظم الحياة. وعلى سبيل المثال، تُخصص قيمة وحقوق جوهرية للطبيعة نفسها، بما في ذلك ضمن الأطر القانونية، على سبيل المثال، في البلدان التي تعترف بنظرة عالمية تتمحور حول أمنا الأرض.[27،28] ويتجذر هذا الفهم في منظور مشترك للشعوب الأصلية يرى البشر جزءا من الطبيعة ولا يمنحهم امتيازات تفوق تلك الممنوحة للأجزاء الأخرى من أحد النظم الإيكولوجية. وعلى الرغم من أن الضمانات والأطر والمعايير القائمة تتناول في أغلب الأحيان حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها

[26] أي تطبيق تقييمات الأثر البيئي في المراحل الأولى من تصميم المشروع ونظم الرصد والتقييم القوية؛ ومنع نقل المخاطر والآثار؛ وتجنب تدهور الموائل الطبيعية، وفقدان التنوع البيولوجي، وإدخال الأنواع الغازية، ونشوء أوجه ضعف أو تفاقمها في مواجهة الكوارث المستقبلية؛ وتشجيع وتعزيز وظائف وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛ والسعي إلى الاستخدام المستدام للموارد مع عدم تعزيز محركات تغير المناخ ومخاطر الكوارث.

[27] Cristina Espinosa, "The advocacy of the previously inconceivable: a discourse analysis of the Universal Declaration of the Rights of Mother Earth at Rio+20", *The Journal of Environment and Development*, vol. 23, No. 4 (December 2014).

[28] Haydn Washington and others, "Why ecocentrism is the key pathway to sustainability", *The Ecological Citizen*, vol. 1, No. 1 (2017).

التقليدية، فهي لا تتناول بشكل مباشر جميع نظم القيم، مثل النظرات إلى العالم التي تتمحور حول أمنا الأرض. ويمكن مواصلة تطوير هذا الجانب، حسب الاقتضاء، في سياقات وطنية متنوعة وبطرق داعمة لحقوق الإنسان وتتسق مع التشريعات الوطنية المختلفة والالتزامات الدولية ومبادئ القانون الدولي؛

(ب) *احترام حقوق الانسان*. النُهج القائمة على حقوق الإنسان ضرورية لتحقيق شرعية الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية ونزاهتها وفعاليتها. وقد أُدرج هذا بالفعل في الضمانات القائمة، ولكن يوصى بمزيد من التعزيز بما يتماشى مع الإطار. ويعتبر ضمان حقوق الشعوب الأصلية في المشاركة في هياكل الحوكمة وصنع القرار المتعلقة بالحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تؤثر عليهم أساسيا. كما يعتبر ضمان الشفافية وبناء الثقة ودعم التنفيذ المرن والشامل عناصر بالغة الأهمية لتوسيع النطاق بنجاح. ولتبديد الشواغل المتعلقة بالاعتراف بالقيم المتعددة للطبيعة وتوزيع المنافع والأعباء، ينبغي إدماج حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إدماجا كاملا في تصميم المشاريع وتنفيذها وحوكمتها. وسيتضمن ذلك إيلاء الاهتمام للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وسيشمل ذلك أيضا الاهتمام بالحقوق العرفية، والحماية الثقافية، واتخاذ القرارات التشاركية، والتنفيذ التشاركي، والتواصل الشفاف، والتقاسم المنصف للمنافع. وحيثما تُقترح حلول من شأنها أن تؤثر على أصحاب الحقوق الحاليين، ستكون الإرشادات الموضحة في الملحق الحالي إرشادات ذات صلة. وعلاوة على ذلك، فإن النهوض بالمساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة أساسيين للتنفيذ الفعال والعادل للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية.

رابعا- اعتبارات شاملة

16- تهدف الاعتبارات الواردة أدناه إلى استكمال تلك الواردة في المبادئ التوجيهية الطوعية فيما يتعلق بالنهج التدريجي للتصميم والتنفيذ.

1- توسيع النطاق

17- تشمل الممارسات الجيدة المتعلقة بتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث ما يلي: [29،30]

(أ) تحديد التكاليف والمنافع (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية) لمختلف النُهج في سياقات مختلفة، بما في ذلك على مدى فترات زمنية مختلفة أو بالنسبة لجهات فاعلة مختلفة؛

(ب) معالجة العوامل التي تتيح النجاح والحواجز التي تحول دون توسيع النطاق، من خلال الرصد المنهجي والتقييم والإبلاغ عن الفعالية والكفاءة؛

(ج) اعتماد نُهج متكاملة لتوسيع النطاق، ومواءمة تدابير السياسات والحوافز والتمويل والضمانات، وإدراج التخطيط الإقليمي؛

(د) تطبيق الضمانات والمعايير والمبادئ التوجيهية الملائمة للغرض المنشود؛

(هـ) التمكين من اتخاذ الإجراءات الفعالة التي تنفذ بقيادة محلية وتوسيع نطاق المبادرات المحلية القائمة وتنسيقها، مع توفير الضمانات المصممة لتناسب المخاطر والأوضاع، في تنفيذ النهج الاحترازي.

[29] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *الحلول القائمة على الطبيعة: الفرص والتحديات لتوسيع النطاق* (نيروبي، 2022).

[30] European Environment Agency, *Scaling Nature-based Solutions for Climate Resilience and Nature Restoration* (Publications Office of the European Union, 2023).

(و) تطبيق عملية صنع القرار القائمة على الأدلة والاعتراف بالعلم كمحرك للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية؛

(ز) إدماج المعارف التقليدية وجهود الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

(أ) الاعتراف بالمعارف التقليدية وجهود الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واحترامها

18- يُعدّ الاعتراف بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية واحترامها، وتقدير جهود الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، أمرا بالغ الأهمية لنجاح تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية وتنفيذها وتوسيع نطاقها. وتتضمن الإجراءات الرئيسية ما يلي:

(أ) التمثيل والمشاركة العادلة والشاملة والفعالة والمراعية للاعتبارات الجنسانية للشعوب الأصلية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب في مرحلة التصميم وطوال فترة تنفيذ المشروع، وضمان الاستحداث المشترك للإجراءات التي يتعين اتخاذها وإتاحة تولي زمام الأمور على المستوى المحلي. ويمكن تيسير ذلك من خلال تطوير أو تعديل الأطر السياساتية والتشريعية التي تمكن المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن تسهيل جهودها الرامية إلى معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويستند هذا الاعتبار إلى المبدأ 4 من المبادئ التوجيهية الطوعية؛

(ب) تناول حقوق حيازة الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية والاعتراف بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويواجه العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حيازة غير واضحة وغير معترف بها على الرغم من تمتعها بحقوق عرفية في استخدام الأراضي أو البحار، مما يقوض قدرتها على تنفيذ الإجراءات التي تبدد شواغل التنوع البيولوجي والمناخ وتبني القدرة على الصمود داخل أراضيها التقليدية. وإذا تركت هذه المسألة دون معالجة، فقد تؤدي التدخلات الخارجية إلى تفاقم مشكلة مصادرة الأراضي[31] أو خلق حالة من عدم اليقين بشأن ملكية الأراضي. وتستند هذه الاعتبارات إلى الضمانة 9 من المبادئ التوجيهية الطوعية؛

(ج) بناء جسور بين مختلف نظم العلوم والمعارف بالاستناد إلى أفضل الممارسات في المنتديات القائمة، مثل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويُنقل جزء كبير من المعارف التقليدية شفويا ويرتبط بسياق محدد. ولهذا السبب، يجب العناية والاهتمام بسيادة البيانات عند إدراج هذه المعارف إلى جانب النتائج العلمية.[32] ويمكن للسياسات المتعلقة بسيادة البيانات أن توفر أطرا ينبغي للأطراف استخدامها للاستخدام الأخلاقي للبيانات للنهوض بالرفاه الجماعي للشعوب الأصلية ومنع الاستخدام غير القانوني للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.[33]

(ب) تعميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية

19- لا يمكن للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية أن تحقق إمكاناتها التحويلية الكاملة إلا لدى تعميمها في أطر الحوكمة والسياسات المناسبة ودعمها بنظم التخطيط والرصد والشفافية الشاملة. وعند

[31] Laura Notess and others, *The Scramble for Land Rights: Reducing Inequity between Communities and Companies* (Washington, D.C, World Resources Institute, 2018).

[32] انظر www.gida-global.org/care.

[33] Stephanie Russo Caroll, Tahu Kukutai and Maggie Walter, "Indigenous data sovereignty" in *The Indigenous World 2021*, 35th edition, Dwayne Mamo and others, eds., (International Work Group for Indigenous Affairs, 2021).

تفعيل الإطار، يمكن للحكومات على جميع المستويات أن تضمن دمج النُهج من خلال التخطيط المتسق لاستخدام الأراضي والبحار، حسب الاقتضاء، ومواءمة ميزانية التنوع البيولوجي المناخي، والاستراتيجيات المكانية. وقد نفذت العديد من الحكومات برامج وأطر لتقديم حلول قائمة على الطبيعة و/أو نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية مع منافع تخفيف آثار تغير المناخ، على سبيل المثال، عن طريق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والتي يمكن تعلم دروس منها. ويمكن للحكومات أن تدمج هذه النُهج، وهي تفعل ذلك بشكل متزايد، في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي الطوعية، وخطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيا، وذلك أيضا بغية تعزيز التعاون ونُهج السياسات والتخطيط المتكاملة في إطار اتفاقيات ريو بطريقة تتسق مع الظروف والأولويات الوطنية. وسيساعد تعزيز التعاون بين الوزارات المسؤولة من الاستفادة من أوجه التآزر وضمان التوافق بين البرامج أو الأطر المختلفة وتجنب تكرار الجهود.

(ج) إذكاء الوعي وبناء القدرات

20- يشكل تبليغ المنافع المتعددة للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية إلى جمهور واسع عنصرا بالغ الأهمية لاستيعابها واستدامتها. ومن الضروري أيضا فتح سبل للتمويل. وسيساعد فهم احتياجات مختلف مجموعات أصحاب المصلحة من المعلومات والاتصالات على ضمان التواصل الفعال، وبناء قاعدة معرفية مشتركة، وإذكاء الوعي وتعزيز القدرات وفقا للإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لبناء القدرات وتنميتها.[34] وتعمل العديد من المنظمات والشراكات والمبادرات والتحالفات على إذكاء الوعي وبناء القدرات أو على توفير منابر لتبادل المعارف.[35]

2- اتباع نهج تدريجي في التصميم والتنفيذ

21- تقدم المبادئ التوجيهية الطوعية نهجا تدريجيا مصمما لتحقيق أهداف التكيف والحد من مخاطر الكوارث. ويُسلّط الضوء أدناه على بعض الاعتبارات الإضافية لكل خطوة من الخطوات، بما في ذلك للمبادرات الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ.

الخطوة ألف: فهم النظام الاجتماعي والإيكولوجي

22- من المهم استكشاف عدة قضايا عند تحديد التحدي الذي يتعين التصدي له وتحديد أهداف لمبادرة جديدة، على النحو الوارد أدناه:

(أ) يجب تحديد تاريخ النظام الاجتماعي والإيكولوجي المستهدف، ودوافع تغير النظم الإيكولوجية، ومعدل انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن فقدان النظم الإيكولوجية أو تدهورها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا مراعاة أثر سيناريوهات المناخ المستقبلية على معدل تغير النظم الإيكولوجية وانبعاثات غازات الدفيئة اللاحقة. وسيدخل هذا التقييم في تقدير يُجرى لتخفيضات الانبعاثات وعمليات إزالتها من الأنشطة المحتملة التي سيُضطلع بها تحت الخطوة دال؛

[34] المقرر 8/15، المرفق الأول.

[35] لتيسر مبادرات مثل شراكة تسريع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وشراكة المساهمات المحددة وطنيا، والشبكة العالمية لخطط التكيف الوطنية، وشراكة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة لتحقيق تحول مناخي متسارع، وشبكة أصدقاء التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، والشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن أعضائها، بناء القدرات، ولا سيما للبلدان النامية وتساعد على زيادة الوعي والفهم لآثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي، بسبل منها تبادل الدروس المستفادة من تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية.

(ب) فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار كل من اعتماد الوظائف والصناعات وسبل العيش والثقافات المحلية على النظم الإيكولوجية الطبيعية والمدارة، وتدمير النظم الإيكولوجية، والحواجز التي تحول دون استعادة النظم الإيكولوجية، وتطلعات السكان المحليين؛

(ج) من الضروري تحديد كيفية تقاسم المنافع ومع من يجري تقاسمها، بما في ذلك من خلال أي استخدام للنُهج السوقية أو غير السوقية المحلية أو الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بحقوق الكربون وحيازة الأراضي والبحار واحترامها، حسب الاقتضاء، فضلا عن المواقف المحلية تجاه المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

الخطوة باء: تقييم مواطن الضعف والمخاطر

23- تركز الخطوة باء على ضعف الطبيعة والناس أمام تغير المناخ ومخاطر الأحداث الخطرة. ويشكل التواصل المبكر مع أصحاب المعارف التقليدية وإدراج معارفهم في التقييمات المتعلقة بالضعف أمام بتغير المناخ والمخاطر المناخية، مع الاحترام الكامل لسيادة المعارف والبيانات، عناصر ضرورية.

24- وتشكل الضمانات الاجتماعية والبيئية أدوات بالغة الأهمية لدعم فهم المخاطر والحد منها. وتشمل الضمانات البيئية التصدي لمخاطر الآثار السلبية لتدابير تخفيف آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي، بما في ذلك سلامة النظم الإيكولوجية، ومخاطر عكس تخفيضات الانبعاثات وعمليات إزالتها التي قد تنجم عن الظواهر الشديدة أو الأثار المناخية الأبطأ حدوثا.

الخطوة جيم: تحديد الخيارات المتاحة للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية

25- لتجسيد الإطار، ستحتاج الخطوة جيم إلى استيعاب الحلول الفعالة والمنصفة والقابلة للتوسع والقائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية. وينبغي تحديد العوائق المحتملة التي تعوق الفعالية والمنافع المتعددة المستمدة من كل خيار متوخى الآثار الأوسع نطاقا لكل خيار. ويمكن أن تتضمن الإجراءات الرئيسية لتحديد خيارات تخفيف آثار تغير المناخ على وجه التحديد ما يلي: (أ) تحديد خيارات واسعة للعمل، استنادا إلى الخطوة ألف؛ (ب) استكشاف خيارات محددة مختارة في مناطق جغرافية مماثلة (على سبيل المثال من خلال دراسات الحالة)؛ (ج) العمل مع مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين المعنية لتحديد الخيارات المفضلة؛ (د) تحديد العناصر التي تناولها *تقرير التقييم المواضيعي بشأن الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة* ("تقييم الروابط المتبادلة") الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك التعقيبات الإيجابية والسلبية، والمفاضلات، والمنافع المترتبة على اتباع نهج يأخذ في الاعتبار جميع العناصر في تحقيق نتائج مستدامة.

الخطوة دال: إعطاء الأولوية للخيارات وتقييمها وانتقاؤها

26- ينبغي النظر في بعض المعايير الإضافية عند إعطاء الأولوية لخيارات العمل وتقييمها لتحقيق هدف تخفيف آثار تغير المناخ (الإجراء الرئيسي (أ) من المبادئ التوجيهية الطوعية). وقد تتضمن المعايير ما يلي: الموقع في التسلسل الهرمي للتخفيف؛ وإمكانات التخفيف؛ والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ والقدرة على التنفيذ على المدى الطويل.[36،37] ويمكن استخدام أساليب بسيطة نسبيا لاستخلاص تقدير أولي لإمكانات التخفيف للعديد من الخيارات المتاحة. وعلى الرغم من أنه ينبغي للبلدان أن تسعى إلى تحسين تقارير الشفافية الخاصة بها بمرور الوقت، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام البيانات والأساليب ذات المستوى الأعلى. وتميز الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

[36] Sara M. Leavitt and others, *Natural Climate Solutions Handbook: A Technical Guide for Assessing Nature-Based Mitigation Opportunities in Countries*, 2nd ed. (Arlington, The Nature Conservancy, 2021).

[37] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحلول القائمة على الطبيعة لتخفيف آثار تغير المناخ (نيروبي وغلاند، 2021).

ثلاث مستويات من البيانات والطرائق: المستوى الأول (القيم العالمية الافتراضية)، والمستوى الثاني (الخاص بكل بلد)، والمستوى الثالث (نماذج أكثر تفصيلا، والمزيد من البيانات المحلية). ويشكل الفهم الحالي لقدرة النظم الإيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ (الخطوة باء) عاملا من عوامل تقييم جدوى كل خيار على المدى الطويل في تحقيق منافع التخفيف. وستعتمد القدرة على التنفيذ على المهارات والمعارف الموجودة وفرص التدريب وإمكانية الوصول إلى الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لإتاحة التنفيذ عبر الزمن.

الخطوة هاء: تصميم المشاريع وتنفيذها وتوسيع نطاقها

27- إلى جانب الإجراءات الرئيسية المحددة في المبادئ التوجيهية الطوعية، ستحقق الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية أيضا نجاحا أكبر عندما يُعترف بنظم المعارف المتنوعة ويجري دمجها. وقد يكون من المفيد بوجه خاص إدماج المعارف التقليدية في عمليتي التصميم والتنفيذ.[38] وحينما يتعلق الأمر بالمنافع المشتركة لتخفيف آثار تغير المناخ، سيتعين الاهتمام بالضمانات التي تركز على الكربون والمفصلة في الجدول أدناه في مرحلتي التصميم والتنفيذ.

28- ويتمثل أحد المسارات الواضحة لتوسيع النطاق في إدراج الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية في المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، وأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي الطوعية وغيرها من الخطط الوطنية. وتتمثل خطوة أولى في تحديد إمكانات المنافع المشتركة، بما في ذلك للتنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، ويتم ذلك في أغلب الأحيان من خلال التحليل والتخطيط المكانيين. ويمثل توسيع النطاق أيضا فرصة فريدة لتعزيز الاستثمار من جانب القطاع الخاص والاستثمار المتعدد الأطراف من أجل التنفيذ، فضلا عن كونه حافزا لتطوير التكنولوجيا المتعلقة بالتكيف وحفظ الطبيعة والاستخدام المستدام والحد من المخاطر.

الخطوة واو: آليات الرصد والتقييم الشاملة والشفافة

29- تهدف الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية إلى تحقيق منافع متعددة تساعد في التصدي للعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن ثم، يتعين أن تشمل أطر الرصد والتقييم المجموعة الكاملة من التدخلات، بما في ذلك المنافع المتعددة المقصودة، فضلا عن تتبع أي آثار سلبية. وينبغي قياس تخفيضات الانبعاثات بما يتماشى مع المنهجيات المتبعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وبما يتماشى مع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وإطار الشفافية المعزز ومتطلبات الآليات المتعلقة بالمادة 6 من الاتفاق، حسب الاقتضاء. وتتوافر معايير وبروتوكولات متعددة للكربون، على الرغم من أنها لا تغطي جميع أنواع الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية.[39] ويُتوقع من الحكومات التي تطبق إجراءات من خلال المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها أن تطور نظم معلومات بشأن الضمانات لتوفير معلومات شفافة ومتسقة عن كيفية الوفاء بالضمانات واحترامها.

مبادئ وضمانات إضافية تركز على الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي توفر منافع مشتركة لتخفيف آثار تغير المناخ

[38] Nathalie Seddon and others, "Understanding the value and limits of nature-based solutions to climate change and other global challenges", *Philosophical Transactions Royal Society B*, vol. 375, No. 1794 (March 2020).

[39] World Business Council for Sustainable Development, "Carbon standards for natural climate solutions (NCS) credits", associated technical paper for the report *Nature-based Solutions in strategies for Net Zero, Nature Positive and addressing Inequality* (November 2022).

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
المنافع المتعددة	إعطاء الأولوية للنُهج التي تتصدى للعديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والسعي إلى تحقيق منافع للتنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية، والقدرة على الصمود، ورفاهية الإنسان، دون المساس بنوعية بيئة النظم الإيكولوجية التي تُطبق فيها (انظر أيضا المبدأ 10 من المبادئ التوجيهية الطوعية). وإعطاء الأولوية لحماية واستعادة وإدارة النظم الإيكولوجية والأنواع المهمة لدورة الكربون الكاملة والمساهمة في التكيف مع تغير المناخ، مع التركيز أيضا على حماية التنوع البيولوجي من خلال التركيز على الأنواع والنظم الإيكولوجية الضعيفة والحساسة للمناخ. وضمان مزيج متوازن من النُهج فيما بين المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية المتنوعة.	**التخطيط لتحقيق منافع متعددة** ينبغي تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، والتي تُسهم في تخفيف آثار تغير المناخ، مع مراعاة قدرتها على تحقيق منافع متعددة. وقد يتضمن ذلك ما يلي: (أ) تقييم منافع ومخاطر ومفاضلات الإجراءات المختارة عبر العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع مراعاة ضعف النظم الإيكولوجية؛ (ب) الاضطلاع بعملية لتحديد الأولويات المكانية تشمل تحليلا للمخاطر والمنافع الاجتماعية والبيئية للإجراءات المقترحة؛ (ج) على مساحات أوسع نطاقا، بهدف تحقيق التوازن بين الإجراءات التي تعطي الأولوية للعديد من المنافع والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية، بحيث لا تُوجّه جميع الجهود نحو النظم الإيكولوجية التي ترتفع فيها انبعاثات الكربون؛ (د) إبلاغ أصحاب المصلحة بالمفاضلات بين مختلف المنافع والمخاطر المعترف بها عند مقارنة الإجراءات المقترحة، في إطار عمليات اتخاذ القرارات التشاركية.
مدى الإلحاح	مراعاة الضرورة الملحة لأزمات التنوع البيولوجي وتغير المناخ، إلى جانب طول عمر غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وتكون الإجراءات التي تخفض الانبعاثات أو تعزز عمليات إزالتها على المدى القصير أكثر قيمة من تلك التي تحقق نتائج على مدى فترة زمنية أطول. وتجنب فخ إعطاء الأولوية للسرعة على القدرة على الصمود (انظر "الإدامة والآثار طويلة الأجل" أدناه).	**التوقعات بشأن نتائج الكربون والتنوع البيولوجي عبر الزمن** ينبغي اختيار الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تُحقق المنافع المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ، على أساس تقييم للنتائج المتوقعة، إن وُجدت. كما ينبغي النظر في منافع التنوع البيولوجي وتقديرها. كما ينبغي النظر في التكلفة لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وقد يُساعد ذلك، إلى جانب اعتبارات القدرة على الصمود، البلدان، على سبيل المثال، في تحديد أنواع تدخلات الإصلاح الأنسب لمنطقة مُعينة.
التسلسل الهرمي لتخفيف الأثر	يجري أولا التصدي لأي فقدان مستمر لمخزونات الكربون في الموائل الطبيعية، يتبعها اتخاذ إجراءات لإصلاح الأضرار التاريخية (مع ملاحظة أنه يمكن السعي إلى تحقيق كلا الهدفين حسبما تسمح الظروف المحلية). ويرتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بمبدأ الإلحاح ومبادئ المنافع المتعددة المذكورة أعلاه. وتكاد الانبعاثات الناجمة عن تدمير النظم الإيكولوجية الطبيعية أن تكون فورية، في حين أن عمليات	**اتباع التسلسل الهرمي لتخفيف الأثر** ينبغي مراعاة اتباع التسلسل الهرمي لتخفيف الأثر في الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي تُحقق منافع في تخفيف آثار تغير المناخ. وعندما يُتاح الخيار بين الحد من الآثار السلبية على التنوع البيولوجي والانبعاثات من خلال منع فقدان النظم الإيكولوجية الطبيعية أو تدهورها (على سبيل المثال إزالة الغابات) وإزالة الانبعاثات من خلال إصلاح النظم الإيكولوجية الطبيعية، وكان لكل خيار منافع تخفيف مماثلة، ينبغي اتباع التسلسل الهرمي للتخفيف

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
	إزالة الكربون الناجمة عن الاستعادة الكاملة لمساحة مكافئة من نفس النظم الإيكولوجية ستستغرق عادة سنوات عديدة.	لتجنب المزيد من الآثار السلبية قبل إصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة.
الإضافية	لا تأخذ في الاعتبار إلا منافع التنوع البيولوجي وسلامة النظم الإيكولوجية أو تخفيضات انبعاثات الكربون أو إزالتها التي لم تكن لتحدث لولا ذلك (أي المنافع المناخية الجديدة الناتجة عن النشاط).	**ضمان الإضافية** ينبغي تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، والتي تُسهم في تخفيف آثار تغير المناخ، على أساس تقييم صارم للإضافية، وفقا لمعايير الكربون المقبولة، بما في ذلك تلك المُتفق عليها بموجب اتفاق باريس. وينبغي منع الخفض الصافي لمخزونات الكربون في جميع مجمعات الكربون العضوي (فوق وتحت الأرض في حالة النظم الإيكولوجية الأرضية).
الإدامة والآثار الطويلة الامد	إعطاء الأولوية للأنشطة التي يرجح أن تكون فيها تخفيضات الانبعاثات أو إزالتها ومنافع التنوع البيولوجي طويلة الأمد، مع مراعاة العوامل الاجتماعية والإيكولوجية.	**تعزيز الإدامة** ينبغي أن يكون للحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية التي توفر تخفيف آثار تغير المناخ نتائج طويلة الأمد. وينبغي لها حماية التنوع البيولوجي والسلامة الإيكولوجية (حالة النظام الإيكولوجي وتكوينه وبنيته ووظيفته) والحفاظ عليها واستعادتها. وينبغي تصميم الإجراءات لتقليل مخاطر انعكاس الاتجاهات (أي ضمانة كانكون "و")،[40] والتي تعني عادة معالجة الدوافع الأساسية لتدهور النظم الإيكولوجية والحواجز التي تحول دون استعادة النظم الإيكولوجية أو الإدارة المستدامة. وينبغي تصميم الإجراءات بما يتناسب مع قدرة المناخ والنظم الإيكولوجية على الصمود، مع إعطاء الأولوية لاستخدام الأنواع المحلية القادرة على الصمود في وجه المناخ في الزراعة والاستعادة. وينبغي أن تكون نظم الرصد قادرة على تقييم أي انعكاس في الاتجاهات، وينبغي أن تتضمن نظم محاسبة الكربون وتسجيل أرصدته احتياطيات وقائية لمراعاة المخاطر المتبقية من انعكاس الاتجاهات.
التسرب	تجنب نقل ("تسرب") الانبعاثات إلى مكان آخر، والآثار السلبية على التنوع البيولوجي فيه.	**تجنب التسرب** ينبغي تصميم الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، والتي تُخفف آثار تغير المناخ، لتجنب

[40] المقرر 1/م أ-16، التذييل الأول، الفقرة الفرعية 2 (و)، الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الموضوع	*المبدأ*	*الضمانة المحتملة*
	ويمكن أن يتضمن التسرب تسربا محليا ووطنيا ودوليا.	التسرب. وعند استخدام أسواق الكربون الدولية، ينبغي على المؤيدين اتباع الإرشادات الحالية والمستقبلية المُعدّة بموجب اتفاق باريس. وتشمل الحلول ما يلي: (أ) تحديد مواقع أنشطة التخفيف في المناظر الطبيعية التي تتمتع بإدارة جيدة وفي إطار خطة مكانية متكاملة (انظر الهدف 1 من إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي)؛ (ب) العمل على نحو تعاوني مع الجهات الفاعلة التي تعتمد على تغير استخدام الأراضي لتطوير سبل عيش ومسارات اقتصادية بديلة لا تؤدي إلى التسرب أو إلى آثار ارتدادية؛ (ج) محاسبة التنوع البيولوجي والكربون على نطاق الولاية القضائية أو ضمن خطة متداخلة، لإدماج التسرب المحلي والوطني في النتائج الإجمالية؛ (د) تقدير مخاطر التسرب المتبقية على المستويات المحلية والوطنية والدولية؛ (هـ) يؤدي خصم ما تبقى من تسرب متوقع من التنوع البيولوجي والكربون إلى وضع خطط بشأن المحاسبة أو تسجيل الأرصدة.
الإنصاف، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان	اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق احترام وحماية حقوق وأدوار الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، باعتبارهم جهات فاعلة رئيسية في حماية التنوع البيولوجي واستعادته، وفي تنفيذ العمل المناخي. وينبغي أن تؤخذ معارفهم التقليدية وأولوياتهم واحتياجاتهم في الاعتبار حتى تكون إجراءات التنوع البيولوجي والمناخ منصفة وشاملة وفعالة وقائمة على الحقوق.	ينبغي تصميم وتنفيذ نُهج قائمة على الحقوق ومراعية للاعتبارات الجنسانية في إجراءات تخفيف آثار تغير المناخ بمشاركة وتمثيل كاملين وفعالين وشاملين ومراعين للاعتبارات الجنسانية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. وينبغي تجنب الإجراءات التي تنطوي على مخاطر أو تنطوي على مخاطر محتملة تتعلق بنزع الملكية، أو تقويض الحقوق، أو عدم ضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة أو تقاسم المنافع، من بين أمور أخرى.

]